الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرِر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 20
حقوق الإنسان

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 21 أيار/مايو 2024، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.24)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2025 وللعمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان).

3 – وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمفوضية حقوق الإنسان بوصفها كيان الأمم المتحدة الرائد في مجال حقوق الإنسان، وأشير إلى استمرار تركيزها على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة

200624 180624 24-09200 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بأسرها وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أُعرب عن التقدير لانخراط مفوضية حقوق الإنسان مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في تنفيذ مهمتها، بما يشمل المجتمع المدني، إلى جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسان. وشجع وفد آخر مفوضية حقوق الإنسان على مواصلة تنفيذ البرنامج، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والنهوض بالحق في التنمية، وزيادة المعارف بقضايا حقوق الإنسان والتوعية بها وفهمها، ودعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، ودعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته.

4 - وأُعرب عن الامتنان لمفوضية حقوق الإنسان لالتزامها الثابت بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في أوقات تتعاظم فيها التحديات. وأعرب الوفد نفسه عن دعمه المستمر لعمل المفوضية، مسلطا الضوء على أن حقوق الإنسان هي حجر الأساس للسياسة الخارجية لبلده، وهي راسخة بقوة في قانونه الأساسي، وأن انخراطه فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين والفئات المهمَّشة قد اكتسب زخما إضافيا مع الأخذ بسياسة خارجية نسوية. وأشار الوفد إلى أن التزام بلده بحقوق الإنسان شامل، ويغطي جميع حقوق الإنسان العالمية، من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن حقوق الإنسان في أوجه التقاطع مع تغير المناخ إلى التحديات القادمة مع العصر الرقمي، على سبيل المثال لا الحصر. وأشار الوفد أيضا إلى أن بلده يعتقد أن حقوق الإنسان تبدأ في الداخل، ولذلك فقد خضع لفحص الاستعراض الدوري الشامل الرابع بطريقة النقد الذاتي وشرع في تنفيذ التوصيات الـ 283 التي أيدها بلده.

5 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان تواجه تحديات خطيرة في جميع أنحاء العالم وأعرب عن دعمه لمفوضية حقوق الإنسان، باعتبارها عنصر حقوق الإنسان في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لمواصلة حوارها وتعاونها مع الدول الأعضاء، وتقدير المعلومات الموثوقة التي تقدِّمها الحكومات، والعمل بموضوعية ونزاهة وليس بشكل انتقائي وفقا لولايتها، ورفض تسييس حقوق الإنسان وازدواجية المعايير. وأشار الوفد نفسه إلى التزام بلده بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمشاركة بصورة فاعلة في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وتشجيع الحوار البناء والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان بين جميع الأطراف، وذلك من أجل صون حقوق الإنسان من خلال الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية، والنهوض بحقوق الإنسان من خلال التعاون. وأبرز الوفد كذلك أن بلده ما فتئ يدعو إلى ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية واتباع مفهوم وضع الإنسان أولا كنهج متمحور حول الإنسان. وأشار الوفد إلى أن القرارات المعتمدة التي قدَّمها بلده تشمل القرارات بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، والأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، وحث مفوضية حقوق الإنسان على اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة تنفيذ هذه القرارات تنفيذا فعالا.

6 - وأُعرب عن التأييد لولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 141/48، وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يدرك الطابع الشامل لعمل المفوضية، مذكرا بأن مفوضية حقوق الإنسان هي وحدة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وليست وكالة أو برنامجا منفصلا. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا يمكنه الموافقة على استخدام مصطلحات ومفاهيم غير محددة لم يتم الاتفاق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وأشار الوفد إلى محاولات مفوضية حقوق الإنسان لتجاوز ولايتها وذكر تقديم المساعدة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مثالا على ذلك. وفي هذا

الصـدد، أكد الوفد مجددا أن دور الأمانة العامة، ولا سـيما مفوضـية حقوق الإنسـان، يتمثل في تقديم الخدمات التقنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وأن مفوضية حقوق الإنسان لا تملك سلطة تحسين أساليب عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو تزويدها بدعم الخبراء.

7 - وسُـلِّط الضـوء على أن عمل مفوضـية حقوق الإنسـان ينبع مباشـرة من قرارات تحديد الولايات، بما في ذلك القرار 141/48 المنشـئ لمفوضـية حقوق الإنسـان ومجلس حقوق الإنسـان وقرارات الجمعية العامة الواردة في إطار الفقرة 24-11 في فرع "الولايات التشريعية" من الخطة البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصـدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن عمل مفوضـية حقوق الإنسـان يسـتند إلى حد كبير إلى المبادرات المعتمدة من خلال العملية الحكومية الدولية.

8 - وأُعرب عن رأي مفاده أن أنشـطة مجلس حقوق الإنسـان والقرارات والاجتماعات العديدة وغيرها من المناسـبات ينبغي ألا ينظر إليها على أنها ضـعف في المنظومة، بل بالأحرى على أنها تعكس نجاح الدول في تعزيز قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان.

9 - وكرر أحد الوفود تأكيد التزام بلده تجاه مفوضية حقوق الإنسان وأعرب عن عزمه على أن يواصل العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء على السواء لضمان إعمال حقوق الإنسان للجميع. وشدَّد الوفد على الدور الهام الذي تضـطلع به مفوضـية حقوق الإنسـان بوصـفها الهيئة التي تركز على حقوق الإنسـان في منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن تقديره لاستمرار التركيز على التصدي لأكثر تحديات حقوق الإنسان إشكاليةً في جميع أنحاء العالم. وأبرز الوفد نفسه أن جدول الأعمال المتمثل في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية، إلى جانب صـون السـلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، يُعدُّ أساسيا بشكل صريح في صلب عمل الأمم المتحدة ومسؤولياتها الأساسية.

10 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة متجذر في الحريات الاقتصادية والسياسية وإعمال المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وشدَّد الوفد على أن الدول اجتمعت في كانون الأول/ديسـمبر 2023 لإعادة تأكيد دعمها للإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وأعرب عن رأي مفاده أن من واجبها حمايته.

11 - وشـدَّد أحد الوفود على أنه يؤيد التنمية الدولية والعمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، دعما للتنمية، ولكنه لا يعترف بالحق في التنمية. وشجع الوفد جميع الدول الأعضـاء، بغض النظر عن مسـتوى تنميتها، على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسـان، على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، من بين صـكوك أخرى. وفي هذا الصـدد، قال الوفد إنه لا يقبل بأن الإعمال الكامل لأي حق يتطلب تحويلات الموارد أو الإعفاء من الديون، أو بأن الافتقار إلى التنمية هو عذر مشـروع لعدم تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المحددة والمتفق عليها عالميا، بما فيها الالتزامات الواردة في الإعلان العالمي والعهد الدولي. وأشـار وفد آخر إلى أن جدول أعمال التنمية وجدول أعمال حقوق الإنسـان مترابطان ترابطا وثيقا، وأنه لا يمكن الحديث عن التنمية دون اتباع نهج متعدد الأبعاد يركز على حقوق الإنسـان. وفي هذا الصـدد، أعرب الوفد نفسـه عن رأي مفاده أن درجة التنمية النسـبية للدول لا يمكن اسـتخدامها كأداة لتعزيز انتهاكات حقوق الإنسـان وأن من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السـياسـية والاقتصـادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية وتحميها. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الحقوق الاقتصـادية

والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية والحقوق المدنية والسياسية يعزز بعضها بعضا وتتسم بنفس القدر من الأهمية. ودعا الوفد نفسه مفوضية حقوق الإنسان إلى مراعاة جميع أنواع حقوق الإنسان، وإلى زيادة الاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل كلي، وإلى الاضطلاع بمزيد من العمل الموضوعي في تعميم مراعاة الحق في التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وإلى تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان بشكل فعال وفقا لاحتياجات البلدان المعنية وأولوياتها.

12 - وقال أحد الوفود إن بلده يُعلِّق أهمية قصوى على الأداء الفعال لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن منع أخطر الانتهاكات، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الحقوق ضرورية لصون السلام والأمن وضمان تحقيق نتائج سلمية وعادلة في جميع أنحاء العالم. ولاحظ الوفد أن عددا متزايدا من الناس يلجأون إلى الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان كملاذ أخير مما يفرض ضغطا إضافيا على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى عمل مفوضية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن توفير التمويل الكافي لمفوضية حقوق الإنسان يؤدي دورا أساسيا إذا ما أريد للمفوضية الوفاء بولاياتها الأساسية. وأشير مع التقدير إلى تحسن التعاون البرنامجي مع الدول الأعضاء وشركاء آخرين، وتقديم مفوضية حقوق الإنسان المساعدة التقنية والخبرة الفنية إلى الدول في سياق الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وذكر الوفد أن بلده يتمسك بموقف مبدئي بشأن الطابع المترابط والمتعاضد للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيواصل الدعوة إلى تعزيز عنصر حقوق الإنسان في البعثات الإنسانية.

13 - وسُلِّط الضوء على وجوب التزام الدول الأعضاء إجرائيا وأخلاقيا باحترام قرارات العملية الحكومية الدولية في مجلس حقوق الإنسان، وبعدم السعي إلى استخدام الآليات البرنامجية أو المتعلقة بالميزانية التقنية لتجاوز هذه القرارات، بما فيها القرارات المتفق عليها بالتصويت، أو عندما تتعلق بمواضيع تتسم بحساسيتها لبعض الوفود. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن بلده لم يرفض دعم تمويل أي ولايات صوَّت ضد القرار بشأنها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا ينبغي استخدام لجنة البرنامج والتنسيق لحسم جدال حول المصطلحات أو مفاهيم حقوق الإنسان، وأن مجلس حقوق الإنسان هو منتدى السياسات المناسب لإجراء هذه المناقشات.

14 - وجرى التسليم بالجهود التي تبذلها المفوضية والموجهة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان تمتع جميع الأشخاص بها وإعمالها إعمالا تاما بجميع الأشكال من خلال المساعدة التقنية، وتقديم الدعم إلى هيئات وآليات نظم حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، إنشاء وجود لها في مختلف البلدان. وأشار الوفد إلى أن بلده، بما أنه شارك مشاركة فاعلة في إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام 2006، وانتخب عضوا في المجلس ثلاث مرات، كان أحدثها عهدا في الفترة 2019-2021، قد تمكن من أن يشهد بشكل مباشر على ما تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من عمل وما تبذله من جهود. وأشار الوفد إلى أن حقوق الإنسان كانت دائما عنصرا حيويا في السياسة الخارجية لبلده الذي يشارك في المناقشات الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات، والدفاع عن حالة أضعف السكان، وفيما يتعلق بضعف حقوق الإنسان في أي حالة بعينها. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن بلده بذل جهودا محلية مكثفة فيما يتعلق بالتكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي، وأحرز تقدما في مكافحة التمييز ضد أضعف الفئات، وإدماج جميع الأشخاص على نطاق أوسع، واعتماد سياسة تعليمية وغيرها من السياسات من أجل تحقيق الشمولية لتعزيز المساواة

في التعلم والعمالة ولتقليص عدم المساواة في تلك المجالات، وفي تعزيز المؤسسات والهيئات الدولية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن بلده عمل على تعديل الإطار القانوني للقضاء على أي مواقف تمييزية.

15 - وشُجِّعت المفوضية على مواصلة تحقيق رؤيتها لعام 2025 فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والمنظور الجنساني في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن البرنامج المقترح يتبع بالفعل نهجا شاملا لقطاعات متعددة ونتائج مقترحة في هذا الصدد.

16 - وأكد أحد الوفود مجددا التزام بلده بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وشدَّد على الدور الحاسم الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالطابع البالغ الأهمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وجرى التشديد أيضا على أهمية العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي، برعاية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الحق في الحياة يتصدر حقوق الإنسان والحريات. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الشعوب في جميع أنحاء العالم تواجه انتهاكات يومية لحقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك الحق في الحياة، وأبرز أن الشعب الفلسطيني في غزة وسائر الأراضي المحتلة هو في مقدمة هذه الشعوب.

17 - وقال أحد الوفود إن بلده يدافع بحزم عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في سياسته الخارجية ويعترف بها كأساس لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن العالم يواجه تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وأن الفقر والتمييز والنزاع المسلح والآثار الضارة لتغير المناخ لا تزال تقوض الكرامة المتأصلة في جميع البشر. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجددا الحاجة الماسة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز من أي نوع، مع إعطاء الأولوية لأضعف الفئات، مثل الفتيات والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن مجتمع الميم الموسَّع، وأيضا إلى حماية البيئة، وكل ذلك ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم التجزئة وعدم الانتقائية.

18 - وطُرح سؤال عن خطة الإدارة الجديدة لمفوضية حقوق الإنسان وعن كيفية ارتباطها بالخطة البرنامجية المقترحة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تتبنى التنوع وأن تستعين بالمواهب من طائفة واسعة من المصادر، قائلا إنه يتطلع إلى زيادة الشفافية في إدارة المفوضية، وفي معالجة اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية، ولا سيما كبار المسؤولين.

19 - وأعرب أحد الوفود عن استعداد بلده للعمل مع مفوضية حقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى مكافحة التمييز على جميع الأسس، والنهوض بحقوق الطفل والمرأة، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وتلبية احتياجات الضعفاء إلى الحماية، والتصدي للحالات التي تثير القلق دوليا، على النحو الذي حدده مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب عن التأييد لاستمرار مفوضية حقوق الإنسان في العمل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

20 - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها المفوض السامي، ولا سيما العمل الرامي إلى ضمان التمتع بحقوق الإنسان ضمانا كاملا في سياق دولي يتسم بتزايد النزاعات المسلحة. وأعرب الوفد عن تقديره للخطة البرنامجية المقترحة التي لا تزال تكفل أهمية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم.

وأعرب الوفد نفسه عن تأييد بلده لجميع التدابير الرامية إلى تيسير جهود مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية ومفوضية حقوق الإنسان.

21 - وأبرز أحد الوفود أن مجلس حقوق الإنسان يرأسه حاليا بلده الذي كان أيضا عضوا فاعلا في هذا الجهاز الهام جدا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يشمل الجوانب المتعلقة بالمنظور الجنساني والذكاء الاصطناعي والتعليم. وأُشيد بالدعم الذي يقدمه الأمين العام لعمل المجلس، مؤسسيا وتنظيميا على السواء، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشار الوفد إلى مبادرات بلده المثمنة تثمينا عاليا ودوره الفاعل على الصعيد الدولي، مما يعكس التفاني الراسخ للبلد في مجال حقوق الإنسان.

22 - وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة، أشاد أحد الوفود بالاستراتيجية العامة لمفوضية حقوق الإنسان، ورحب بتقييم إنجازات المفوضية في ضوء إنجازاتها المستهدفة السابقة كنموذج لأهدافها في السنة المقبلة.

23 - وفيما يتعلق بالفقرة 24-4 التي ذكر فيها أن مفوضية حقوق الإنسان ستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، طلب أحد الوفود مزيدا من التوضيح بشأن ما حدث في الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات حقوق الإنسان أو ارتكبتها الدول نفسها، وبشأن الجهة المسؤولة عن تقديم هذه الطلبات للتدخل من جانب المفوضية، وكيفية معالجة هذه الحالات.

24 - وفيما يتعلق بتلبية احتياجات ضحايا التعذيب والرق في مجال إعادة التأهيل على نحو ما نوقش في الفقرة 24-6، ذكر أحد الوفود، استنادا إلى تجربة بلده، أن من المهم التشجيع على تقديم مزيد من الدعم وتنفيذ البرامج التي تعالج بفعالية احتياجات ضحايا الحرب والرق في مجال إعادة التأهيل. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه في غياب الدعم الكافي، لا سيما بعد تدخلات الأمم المتحدة في مناطق الأزمات، لا يمكن تحقيق السلام المستدام عندما يظل الضحايا يعانون من صدمات نفسية. وأبرز الوفد أنه بعد أكثر من عقدين من السلام، لا يزال بلده يواجه الآثار السلبية لضحايا الحرب المصابين بصدمات نفسية الذين لم يخضعوا لعمليات إعادة التأهيل الفعلية، وشدد على أن إسكات البنادق في مناطق النزاع أمر ممكن، ولكن التعامل مع الآثار القبيحة الأخرى التي تخلفها الأزمة على السكان من الضحايا أمر ضروري للحفاظ على سلام دائم.

25 - وأشار أحد الوفود إلى أن محور التركيز بشكل خاص لانخراط بلده في جميع أنحاء العالم يتناول المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لأن المجتمعات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى المساءلة والمصالحة للشروع في بناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، شدَّد الوفد على أن بلده يعمل مع مفوضية حقوق الإنسان لتسريع الآليات، بدءا من وقت اعتماد ولاية جمع الأدلة إلى اللحظة التي يبدأ فيها جمع الأدلة الفعلي. ولاحظ الوفد نفسه أن جمع الأدلة يستغرق بانتظام عدة أشهر، وهو وقت كاف لاختفاء الشهود والأدلة، ولاحظ مع التقدير أن مفوضية حقوق الإنسان قدمت مذكرة مفاهيمية لمواجهة هذا التحدي.

26 - ورحب أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 1 (أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان؛ والبرنامج الفرعي 1 (ب) الحق في التنمية؛ والبرنامج الفرعي 1 (ج) البحث والتحليل، لتعزيز المعرفة والوعي بحقوق الإنسان.

27 - وسُلِط الضوء على الدور الاستشاري الذي تضطلع به المفوضية ودعمها لمجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وغيرها من الهيئات المعيارية التي أنشئت بموجب المعاهدات لتعزيز الحوار وتقديم التقارير مع البلدان.

28 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 1 (أ)، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أعرب عن تأييد قوي للعنصر المتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان ونتائجه المقررة كوسيلة لضمان إدماج فهم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، التمس الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي ستكفل بها مفوضية حقوق الإنسان تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نحو أكمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وعن الفوائد التي تتوقعها المفوضية من تعميم هذه المراعاة في عام 2025. وسأل وفد آخر، مشيرا إلى الفقرة 24-21، عن ماهية "التعميم الواسع النطاق لمجموعة أدوات". والتمس الوفد نفسه، مشيرا إلى الفقرة 24-25، الحصول على مزيد من المعلومات عن الدعم الذي تقدمه المفوضية إلى الدول في عمليات الميزنة الخاصة بها. وأكد وفد آخر مجددا ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها، قائلا إن أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم يقوم على إعلاء جميع حقوق الإنسان، ومن ثم يجب صون هذه الحقوق بطريقة منصفة ومتكافئة. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن التقيد بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية أمر بالغ الأهمية. وأعرب الوفد عن التقدير للتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وشدد على الصلة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وأعرب الوفد نفسه عن التقدير لاعتزام المفوضية العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المشاركة في المنتديات المشتركة بين الوكالات والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأعرب الوفد عن تأييده لتركيز البرنامج على الحق في التنمية، وشدد على الحاجة إلى التعجيل بتفعيل هذا الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب، ورحب أيضا بإدماج إدماج منظور الإعاقة في عمل المفوضية.

29 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 3، سياسات وممارسات مكافحة الفساد الرامية إلى معالجة الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وأعرب عن رأي مفاده أن الأثر الضار للفساد على المجتمعات والشعوب غالبا ما يستهان به، واستفسر، في هذا الصدد، عن الخطط الأخرى التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان للتنسيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لوضع سياسات وممارسات من هذا القبيل ولتقديم الدعم إلى الدول في هذا الصدد. وبالإشارة إلى الفقرتين 24-34 و 35-24 والشكل الأول من الباب 24، رحب أحد الوفود بالنتيجة الإيجابية المتمثلة في تجاوز الهدف المقرر للفريق العامل المعني بالحق في التنمية وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية من عام 2023، ولكنه أشار إلى أن الهدف المقرر قد خضع بدرجة كبيرة للتعديل من خلال تخفيضه لعام 2025 وطلب تفسيرا للأثر المحتمل للاضطرار إلى خفض عدد المشاركين. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كان يمكن استخدام الدروس المستفادة من السنوات السابقة.

30 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، شدَّد أحد الوفود على أهمية إتاحة الفرصة للمدافعين عن حقوق الإنسان للسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي للتعريف بجهودهم. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 24-43 (هـ)، تحت فرع "الاستراتيجية"، وأعرب عن قلقه إزاء الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بالنظر إلى موقف بلده الثابت والمعروف بشأن هذه المسألة. وطلب وفد آخر، في معرض الإشارة إلى الفقرة 24-51، توضيحا لولاية البرنامج التدريبي للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأبرز وفد آخر الأهمية المعاصرة المعززة للبحث والتحليل في مجالات مثل القضاء على جميع أشكال التمييز

والعنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتحريض على العنف والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

31 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان، سأل أحد الوفود عن سبب كون الهدف لعام 2026 أقل من الهدف لعام 2024 في الشكل السادس من الباب 24. وأشار الوفد نفسه إلى قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية التي تشكل جزءا من الجدول 24-14 واستفسر عن البيانات المحددة التي ستجمعها مفوضية حقوق الإنسان وعما إذا كان هذا الجمع للبيانات سيتجاوز ولايات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وسيحترم السيادة القضائية للدول المعنية، وسيقتصر على البيانات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأكد وفد آخر مجددا دعم بلده الثابت للآليات المتحالفة مع مجلس حقوق الإنسان والتزامه الراسخ بها من أجل المشاركة الفاعلة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ونهجه البناء إزاء البلاغات وتقاريره الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدات. وأعرب هذا الوفد عن رأي مفاده أن آليات حقوق الإنسان تسفر عن أفضل النتائج عند الحفاظ على أعلى معايير الموضوعية والشفافية والمهنية التي تظل أساس الثقة والاحترام المتبادل والاطمئنان بين الدول ومفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ ولاياتها. وشدَّد الوفد نفسه على أنه ينبغي لجميع الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تتقيَّد بمدونة قواعد السلوك، ولا سيما في حالات البلاغات العامة التي تصدرها. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لقيام العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالإعراب مرارا وتكرارا عن دواعي قلقهم بشأن الحالة المزرية لحقوق الإنسان في غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

32 - وفي سياق البرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أُعرب عن التقدير للجهود المبذولة للحفاظ على إمكانية الحصول على الدعم في مجال السياسات من المفوضية والإعلان عنها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه الاعتمادات ضرورية للنهوض بالحماية الفعالة لجميع حقوق الإنسان من خلال تعزيز بناء القدرات. ولاحظ وفد آخر، بالإشارة إلى الفقرة 24-75 والشكل الثامن من الباب 24، إحراز تقدم مستمر في عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لتعزيز التشريعات والسياسات التي تدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسأل الوفد نفسه عن سبب كون الهدف المقرر لعام 2025 هو 93 دولة عضوا في حين أن النتيجة الفعلية لعام 2021 هي 62 دولة، وما إذا كان هذا الهدف المقرر يعني أن حوالي نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يسعى إلى تحسين سياساته أو تشريعاته بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن إمكانية اتخاذ مفوضية حقوق الإنسان إجراءات لتحسين هذه الحالة. وطلب وفد آخر، مشيرا إلى فئة "المنجزات المستهدفة الفنية" في الجدول 24-16، الحصول على مزيد من التوضيح بشأن الدعم التقني والخدمات الفنية المقدمة إلى عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، بما في ذلك إعداد مدخلات بشأن حالة حقوق الإنسان وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. وأعرب وفد آخر عن تأييده لولاية مفوضية حقوق الإنسان في مجال المساعدة التقنية التي لا تزال واحدة من أكثر الوسائل المفضلة لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن ولاية المساعدة التقنية ينبغي أن تُقدم بموافقة الدولة المعنية، حيث ثبت أن هذه المساعدة تكون أكثر ملاءمةً عندما تُكمِّل الأولويات الوطنية للدول في مجال حقوق الإنسان والتنمية، وشدَّد على ضرورة تعزيز أوجه التآزر تلك. ورحب وفد آخر بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية فيما يتعلق بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيز التمتع بها على نحو فعال والحد من أوجه عدم المساواة.

33 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية يظل وسيلة حاسمة لتعزيز بناء القدرات بواسطتها وبالتالي الحد من أوجه عدم المساواة، مما يسهم في نهاية المطاف في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشيد بالجهود التي تبذلها المفوضية لاستكشاف سبل تعاون مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في مجال بناء القدرات وحقوق الإنسان، في مختلف البلدان.

34 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، أُعرب عن التقدير للدعم المتواصل المقدم إلى المجلس وهيئاته الفرعية. وأشار وفد آخر إلى الصعوبات الإدارية والمالية التي تواجهها مفوضية حقوق الإنسان في الاضطلاع بولايتها، وأعرب عن أسفه لأن المفوضية اضطرت إلى تأجيل بعض الأنشطة الهامة الصادر بها تكليف بسبب أزمة السيولة. وشدَّد الوفد نفسه على ضرورة أن تسدِّد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اشتراكاتها السنوية في الوقت المناسب، وشدد أيضا على ضرورة التمثيل الجغرافي العادل.

35 - وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أعربت الوفود عن آراء بشأن موارد مفوضية حقوق الإنسان.

استنتاجات وتوصيات

36 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**